



الدورة الرابعة والعشرون

لاهاي، 1-6 كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥

تقرير المكتب بشأن خطة عمل جمعية الدول الأطراف الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه تنفيذًا كاملاً

أولاً - مقدمة

- 1- اعتمدت جمعية الدول الأطراف (فيما يلي "الجمعية") في دورتها الخامسة، بتوافق الآراء، خطة عمل جمعية الدول الأطراف (فيما يلي "خطة العمل") الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه تنفيذًا كاملاً⁽¹⁾.
- 2- وتدعو خطة العمل الدول الأطراف إلى الاستفادة بشكل استباقي من الوسائل السياسية والمالية والتقنية المتاحة لها لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً من خلال علاقات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف. وعلاوة على ذلك، تدعو خطة العمل أمانة الجمعية إلى دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز عالمية النظام الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً من خلال العمل كجهة تنسيق لتبادل المعلومات، في حدود الموارد المتاحة، بما في ذلك جمع المعلومات المشتركة وضمان نشرها. كما تُلزم خطة العمل الجمعية، من خلال مكتبها، بإبقاء خطة العمل قيد الاستعراض.
- 3- وفي دورتها الثالثة والعشرين، رحبت الجمعية بالتقرير السنوي للمكتب بشأن خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما وتنفيذه تنفيذًا كاملاً، وأيدت التوصيات الواردة فيه وطلبت إلى المكتب مواصلة رصد تنفيذ الخطة وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية خلال دورتها الرابعة والعشرين⁽²⁾.

⁽¹⁾ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الخامسة، لاهاي، 23 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2006 (ICC-ASP/5/32)، الجزء الثالث، القرار ICC-ASP/5/Res.3، المرفق الأول.

⁽²⁾ القرار ICC-ASP/23/Res.1، الفقرة 12، والمرفق الأول، الفقرة 1.

4- ورحبت الجمعية أيضا بالدولة التي صادقت على نظام روما الأساسي منذ الدورة الثانية والعشرين، ودعت الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي إلى أن تصبح أطرافاً فيه، بصيغته المعدلة، في أقرب وقت ممكن، ودعت جميع الدول الأطراف، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني إلى تكثيف جهودها لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً⁽³⁾. كما دعت جميع الدول الأطراف التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها إلى أن تصبح أطرافاً في هذا الاتفاق⁽⁴⁾.

5- ولاحظت الجمعية أن الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها يعفي الرواتب والمكافآت والبدلات التي تدفعها المحكمة لمسؤوليها وموظفيها من الضرائب الوطنية، ودعت في هذا الصدد الدول الأطراف، وكذلك الدول غير الأطراف التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاق إلى أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية وأن تتخذ الإجراءات التشريعية أو غيرها اللازمة، في انتظار تصديقها أو انضمامها، لإعفاء مواطنيها العاملين لدى المحكمة من ضريبة الدخل الوطنية فيما يتعلق بالرواتب والمكافآت والبدلات التي تدفعها لهم المحكمة، أو أن تمنح الإعفاء بأي طريقة أخرى من ضريبة الدخل فيما يتعلق بهذه المدفوعات لمواطنيها⁽⁵⁾.

6- وفي 3 حزيران/يونيه 2025، أرسل الأمين العام للأمم المتحدة، بصفته وديعاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، إخطار الوديع رقم C.N.225.2025 بشأن الإخطار بانسحاب إحدى الدول الأطراف من نظام روما الأساسي الذي تم تنفيذه في 2 حزيران/يونيه 2025. وسيدخل هذا الانسحاب حيز النفاذ في 2 حزيران/يونيه 2026، بعد عام واحد من تاريخ استلام الإخطار، وفقاً للمادة 127(1) من نظام روما الأساسي⁽⁶⁾.

7- وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٥، أعاد مكتب الجمعية تعيين مملكة هولندا وجمهورية كوريا كجهتي تنسيق قطريتين لتسهيل تنفيذ خطة العمل.

8- وتغطي الفترة المشمولة بالتقرير الفترة التي تلت اعتماد التقرير السابق⁽⁷⁾، من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥. وخلال هذه الفترة، أجرت جهات التنسيق القطرية مشاورات وجلسات إحاطة لتبادل المعلومات بين الدول ومسؤولي المحكمة وأعضاء المجتمع المدني والأطراف المهتمة الأخرى.

ثانياً- مستجدات الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً

(3) القرار ICC-ASP/23/Res.1، الفقرة 5.

(4) القرار ICC-ASP/23/Res.1، الفقرة 6.

(5) القرار ICC-ASP/23/Res.1، الفقرة 15.

(6) إخطار الوديع رقم C.N.225.2025، الصادر في 3 حزيران/يونيه 2025.

• <https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2025/CN.225.2025-Eng.pdf>

(7) ICC-ASP/23/22.

ألف - أنشطة المحكمة

9- واصلت المحكمة الإسهام بنشاط في الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً، بالتعاون والتنسيق مع جهات فاعلة أخرى، بما في ذلك رئاسة الجمعية، وجهات التنسيق المشتركة المعنية بشأن خطة العمل، والدول الأطراف الأخرى، والمنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، والمجتمع المدني، ولاسيما ائتلاف المحكمة الجنائية الدولية ورابطة البرلمانيين من أجل العمل العالمي.

10- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت رئيسة المحكمة العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى مع دول غير أطراف من مختلف المناطق، بهدف محدد هو تشجيع التصديق على نظام روما الأساسي، سواء في لاهاي خلال زيارات المجاملة التي نظمتها المحكمة أو خلال رحلاتها الرسمية. كما شددت الرئاسة على ضرورة جمع المزيد من التصديقات على الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، وقدمت إحاطة للدول الأطراف من خلال الجمعية وآليات تيسيرها.

11- وبشكل أعم، استغل رؤساء المحكمة مناسبات عديدة لعقد الاجتماعات وتبادل الآراء والخطابات العامة للفت الانتباه إلى الحاجة إلى زيادة العضوية في نظام روما الأساسي وكذلك تنفيذه في التشريعات الوطنية، سواء من حيث توفير الإجراءات الوطنية للتعاون أو من حيث إدماج الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي في القانون الوطني. وشاركت المحكمة أيضاً في العديد من التبادلات التقنية على مستوى العمل مع المسؤولين في الدول غير الأطراف بشأن المسائل المتعلقة بالتصديق على نظام روما الأساسي.

12- وقدّم قلم المحكمة، في عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الدعم والمشورة التقنية للدول المهتمة المشاركة في عملية محلية لاعتماد تشريعات تنفيذية للتعاون مع التركيز على الإجراءات المتعلقة بعمليات القبض. وبينما لا يقدم قلم المحكمة مشورة موضوعية بشأن المسائل ذات الاهتمام الوطني، فإنه يظل مستعداً، عند الطلب وعندما يعتبر ذلك مفيداً لتعزيز التنفيذ الوطني لنظام روما الأساسي، للمشاركة في المناقشات وتقديم تقارير إلى أصحاب المصلحة الوطنيين بناءً على طلب الدولة بشأن العناصر الرئيسية وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في تطبيق أحكام التعاون المنصوص عليها في النظام الأساسي مع الدول الأطراف.

13- وواصلت أنشطة المحكمة الإعلامية، لا سيما عبر موقعها الإلكتروني وقنوات التواصل الاجتماعي، المتاحة بلغات متعددة، ومنصات الشركاء والجهات المؤثرة مثل الأمم المتحدة، دورها كأداة أساسية لرفع مستوى الوعي وتوفير الوصول إلى المعلومات الضرورية لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً. وتواصلت المحكمة بنشاط مع الجمهور العالمي عبر قنواتها على مواقع التواصل الاجتماعي، ضامنة وصول رسائل المحكمة وحملاتها ومنتجاتها الإعلامية وموادها المرئية ومقاطع الفيديو المبتكرة إلى جمهور واسع. وبلغ إجمالي عدد متابعي حسابات المحكمة على شبكات إكس وفيسبوك وإنستغرام ولينكدان ويوتيوب ٢.٥ مليون متابع، منهم أكثر من ٦٠٠ ألف متابع جديد منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.

14- وقدم قسم الإعلام والتوعية التابع للمحكمة الدعم لفعاليات وأنشطة متنوعة ساهمت في تعزيز الوعي العالمي بالمحكمة وعملها. وبمناسبة الاحتفال في ١٧ تموز/يوليه بالذكرى السنوية لاعتماد نظام روما الأساسي، أُنتج القسم محتوى خاص لهذا اليوم يجمع بين أفلام الفيديو التي تروي هذه المناسبة التاريخية وشهادات مرئية للمستفيدين من التعويضات التي أمرت بها المحكمة، مع الدعوة إلى الإنضمام إليها من أجل "بناء عالم أكثر

عدلاً". ونُشر هذا المحتوى على منصة تعاونية مع جهات تنسيق وسائل الإعلام الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، وكذلك مع شركاء آخرين، لتوسع نطاقه.

15- ولا تزال قاعدة بيانات الأدوات القانونية للمحكمة الجنائية الدولية المجانية المتاحة على الإنترنت⁽⁸⁾، التي تدعمها المحكمة بتمويل من المفوضية الأوروبية، مورداً رقمياً رائداً في مجال القانون الدولي. وتؤدي هذه القاعدة دوراً هاماً من خلال توفير وصول عالمي مجاني إلى المصادر القانونية المتعلقة بالقانون الجنائي الدولي، والتي تشهد طلباً كبيراً على الصعيد العالمي، بما في ذلك الدول غير الأطراف في النظام الأساسي. ومن ثم، تُسهم هذه القاعدة في رفع مستوى الوعي بالمحكمة واجتهادها القضائي في الولايات القضائية التي يُحتمل انضمامها إلى نظام روما الأساسي مستقبلاً، وتُعزز صورتها كمؤسسة رائدة في هذا المجال، مما يوفر صورة إيجابية عنها لدى الأوساط القانونية، وهي الجهات الفاعلة الرئيسية في نظام العدالة. ويتمويل من المفوضية الأوروبية، أطلقت المحكمة نسخة من قاعدة البيانات باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية، بالإضافة إلى النسخة الأصلية باللغة الإنجليزية.

16- وفي إطار مشروع الأدوات القانونية، قامت المحكمة أيضاً بتطوير قاعدة بيانات السوابق القضائية للمحكمة الجنائية الدولية التي تفهرس جميع الأحكام والقرارات والأوامر وأي وثيقة أخرى مماثلة صادرة عن هيئة قضائية تابعة للمحكمة بشكل يمكن البحث فيه بسهولة. وبالإضافة إلى النص الكامل لسوابق المحكمة القضائية منذ عام 2004، تقدم قاعدة البيانات تحليلاً موضوعياً في شكل نتائج قانونية (مقتطفات من السوابق القضائية للمحكمة ذات القيمة الفقهية). وحتى الآن، تم استخراج أكثر من 23 300 نتيجة قانونية وفهرستها حسب مستوى الأهمية بكلمة رئيسية واحدة أو أكثر. كما تم تحليل العلاقة بين القرارات والأحكام في السوابق القضائية للمحكمة. وتتاح قاعدة بيانات السوابق القضائية الآن باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية. وإتاحة قاعدة البيانات بلغات إضافية يتيح الوصول إلى السوابق القضائية الرئيسية للمحكمة لعدد كبير من البلدان والمجتمعات القانونية في جميع أنحاء العالم. وعلى مدى العامين 2024 و2025، نفذت قاعدة البيانات لوحة معلومات تفاعلية جديدة. وتوفر هذه الأداة سهولة الاستخدام الإمكانات اللازمة للتصفية والوصول الفوري إلى المعلومات في الوقت الحقيقي، مما يؤدي إلى تحسين تنقل المستخدم وعمليات البحث عن البيانات القانونية ومراقبة التحديثات والإحصائيات الرئيسية.

باء- أنشطة رئاسة الجمعية والأمانة

17- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت رئاسة جمعية الدول الأطراف، السيدة بايفي كوكورانتا، عدداً من الاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف حثت فيها الدول على الانضمام إلى نظام روما الأساسي والاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. وشددت أيضاً على ضرورة أن تعتمد الدول تشريعات تنفيذية على المستوى الوطني. وأكدت خلال هذه المناقشات أن عملية نظام روما الأساسي من شأنها أن تعزز شرعية المحكمة وتوسع نطاق اختصاصها حيث لا يمكن للمحكمة أن توسع نطاق عملها، في غياب الإحالة من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، دون التصديق على النظام الأساسي.

(8) <http://www.legal-tools.org/>

18- وتواصلت رئيسة الجمعية، بالتنسيق مع نائبها السفير مايكل عمران كانو (سيراليون) والسفيرة مارغريتا كاسانغانا (بولندا) مع الدول غير الأطراف وشجعتها على التعاون مع حكوماتها لتسهيل التصديق على نظام روما الأساسي. وشددت رئاسة الجمعية على الأهمية الحاسمة لعالمية النظام أمام المنظمات الإقليمية الرئيسية والمجموعات الإقليمية للدول الأطراف في سياق الجمعية والأمم المتحدة، ودعتها إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواصلة تعزيز العالمية.

19- وشاركت رئيسة الجمعية في حفل الترحيب بأوكرانيا الذي نظمته المحكمة في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٢٥. وأكدت أن التصديق على نظام روما الأساسي يُمثل خطوة مهمة أخرى في السعي لتحقيق عالمية النظام، وحثت أوكرانيا على إدماجه بالكامل في تشريعاتها الوطنية.

20- وشاركت رئيسة الجمعية في العديد من الفعاليات الأخرى التي نظمتها الدول الأطراف. وشملت هذه الفعاليات الاجتماع الوزاري السنوي للشبكة الوزارية غير الرسمية للمحكمة الجنائية الدولية، وحفل استقبال الشبكة غير الرسمية لوزارات الخارجية المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥ في نيويورك، حيث أكدت على أهمية تعزيز حصانات المحكمة ومسؤوليها المنتخبين وموظفيها. وشاركت في مؤتمر "تعزيز القانون الجنائي الدولي: ٨٠ عاما على نورمبرغ" الذي نظمته أكاديمية مبادئ نورمبرغ الدولية في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٥ حيث تحدثت في حلقة نقاش بعنوان "التعاون، والشرعية، والعالمية، والوقاية". وشاركت في الفعالية الجانبية للاجتماع غير الرسمي الخامس والثلاثين للمستشارين القانونيين المعقود في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2025 ضمن أسبوع القانون الدولي في الأمم المتحدة وألقت كلمة افتتاحية بعنوان "متحدون من أجل العدالة: عالمية نظام روما الأساسي وتعديلاته"، حيث أكدت على أن تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذا كاملا يتطلب عملا متعدد الأبعاد، وتدابير وطنية للدول الأطراف، وعدم الانسحاب، وتشجيع الدول على الانضمام إلى نظام روما الأساسي. كماواصلت رئيسة الجمعية الترويج للتصديق على نظام روما الأساسي خلال زيارتها لنيويورك، بما في ذلك خلال أسبوع القانون الدولي المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2025.

21- وواصلت رئيسة الجمعية التواصل مع الدول لتعزيز انضمامها إلى نظام روما الأساسي. وفي هذا الصدد، تحدثت مع الأعضاء الصوماليين في اللجنة الدائمة للبرلمان الاتحادي خلال زيارتهم للمحكمة الجنائية الدولية في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥، مؤكدة على الأهمية الحاسمة لعالمية النظام الأساسي، والدور الهام الذي تؤديه الدول الأطراف بصفتها الهيئة الحاكمة. وعملت الرئيسة بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية ونقابة المحامين الدولية، لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي، مسلطة الضوء على مزايا العضوية، بما في ذلك المساواة في الصوت الممنوح لجميع الدول الأطراف، والأولوية الممنوحة بموجب نظام روما الأساسي للملاحقة الوطنية للجرائم الدولية. كما عقدت الرئيسة اجتماعات ثنائية مع مسؤولين من مختلف الجهات المعنية في لاهاي ونيويورك، بما في ذلك أمانة رابطة البرلمانين من أجل العمل العالمي، لمناقشة سبل ووسائل تعزيز عالمية النظام.

22- وردا على المعلومات الواردة بشأن اعتزام هنغاريا وبعض الدول الأطراف من منطقة الساحل الانسحاب من نظام روما الأساسي، سعت الرئيسة إلى إجراء مناقشات ثنائية مع الدول المعنية خلال الأربع والعشرين ساعة الأولى. وعقدت اجتماعات مع الدول المعنية في بروكسل ونيويورك، واجتمعت مع تلك الدول الأطراف وبوركينا فاسو في بروكسل. وحثت الدول الأطراف على التمسك بالتزامها بنظام روما الأساسي. وأبقت الرئيسة على قنوات اتصال نشطة، وسلطت الضوء على الإصلاحات الجارية في المحكمة،

وعالجت المفاهيم الخاطئة، وعززت الشعور بالمسؤولية، وأكدت على التزام جمعية الدول الأطراف بالمساواة بين الدول.

23- وعملت رئيسة الجمعية بشكل وثيق مع المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، ومنظمة رصد حقوق الإنسان، ومبادرة عدالة المجتمع المفتوح، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية المحلية ومراكز التنسيق التابعة لها، من أجل تعزيز البيئة الموالية لتوسيع عالمية نظام روما الأساسي.

24- ومثلت نائبة رئيسة الجمعية، السفيرة مارغريتا كاسانغانا (بولندا)، رئاسة الجمعية في معتكف المتابعة المعقود في الفترة من 19 إلى 21 أيار/مايو 2025 في أكرا، غانا، بعنوان "استعراض تعديلات كمبالا بشأن جريمة العدوان: منظور الدول الأفريقية الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية". وألقت مجموعة من كبار المسؤولين في الحكومات الأفريقية كلمات في حفل الافتتاح.

25- وواصلت الأمانة، من جانبها، الدعم لجمع المعلومات المتعلقة بتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً. وتلقت الأمانة، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2025، أحد عشر رداً على الاستبيان المتعلق بخطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً. ويمكن الاطلاع على المعلومات ذات الصلة التي قدمتها الدول والمنظمات الدولية على الموقع الإلكتروني للجمعية⁽⁹⁾.

جيم- أنشطة جهات التنسيق

26- طوال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت مبادرات المنسقين المشاركين، اللذين يواصلان العمل الذي قام به المنسقان السابقان، في المقام الأول، على تضافر جهود مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك المحكمة، وهيئة الرئاسة، والأمانة، والدول الأطراف، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمجتمع المدني، من أجل تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً. وفيما يلي أهم الأنشطة المتعلقة بهذه المبادرات.

27- وخلال الدورة الثالثة والعشرين لجمعية الدول الأطراف، نظمت جمهورية كوريا ومملكة هولندا، بالاشتراك مع ليختنشتاين وسويسرا، والتحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية، ورابطة البرلمانيين من أجل العمل العالمي، فعالية جانبية حول عالمية المحكمة الجنائية الدولية وأهمية التصديق على نظام روما الأساسي، وتعديلاته، والاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. وقدمت كل من رئيسة جمعية الدول الأطراف، السفيرة بايفي كوكورانتا، ورئيسة المحكمة، القاضية توموكو أكان، عروضاً في هذه الفعالية، أعقبها تبادل هادف للآراء حول أهمية تحقيق العالمية وتنفيذ نظام روما الأساسي تنفيذًا كاملاً من أجل مكافحة الإفلات من العقاب على المستوى العالمي.

28- وفيما يخص الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، لم توقع أو تصدق عليه سوى ٨٠ دولة طرفاً في نظام روما الأساسي. وفي ضوء التحديات غير المسبوقة التي تواجهها المحكمة حالياً، أصبحت أهمية ضرورة الاتفاق أكبر من أي وقت مضى. ولذلك، من الضروري أن تتخذ جميع الدول الأطراف خطوات للتصديق على الاتفاق. ولهذا السبب، قرر المنسقان المشاركان مواصلة الترويج للتصديق على الاتفاق. وفي حزيران/يونيه ٢٠٢٥، أعد المنسقان المشاركان، بمساعدة الأمانة، استبياناً للدول الأطراف يهدف إلى جمع معلومات من الدول الأطراف حول وجهات نظرها وتحدياتها واحتياجاتها من الدعم فيما

⁽⁹⁾ <https://asp.icc-cpi.int/sessions/plan-of-action/2025-Plan-of-Action>.

يتعلق بالتصديق على الاتفاق أو الانضمام إليه، وذلك لتحديد العوائق، وتشجيع اعتماده على نطاق أوسع، وتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه الفعال من خلال ضمان استقلال المحكمة، وقيمتها القانوني، وتعاونها المتساوي بين جميع الولايات القضائية.

29- واستجابت الدول الأطراف للاستبيان، وعُملت نتائجه على جميع الدول الأطراف قبل انعقاد الاجتماع المعني بتيسير خطة عمل جمعية الدول الأطراف الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه تنفيذًا كاملاً.

30- وفي 9 أيلول/سبتمبر 2025، عقد الفريق المعني بتيسير خطة عمل جمعية الدول الأطراف الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه تنفيذًا كاملاً اجتماعه الأول برئاسة المنسقين المشاركين. وحضر الاجتماع ممثلون عن المحكمة والمجتمع المدني للمشاركة في المناقشات. وركز الاجتماع على التذكير بتكليف الفريق العامل في لاهاي بمواصلة دعم المحكمة من خلال تشجيع المزيد من التصديق والانضمام إلى النظام الأساسي، وتعديلاته، والاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. ولوحظ أنه مع تصديق 80 دولة طرفاً فقط على الاتفاق حتى الآن، يظل تعزيز العالمية في هذا المجال أولوية محورية للدول الأطراف. ووُصف الاتفاق بأنه لا غنى عنه لضمان تمكين موظفي المحكمة ومحاميها وخبرائها وشهودها من أداء مهامهم باستقلال ودون تدخل.

31- وناقش الاجتماع الاستبيان المتعلق بالاتفاق الذي عممته الأمانة في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، ووفقاً لتقرير الاستبيان، لا تزال ٤٥ دولة طرفاً من أصل ١٢٥ دولة خارج الإطار. ومن بين الدول الإحدى عشرة التي استجابت للاستبيان، صادقت ثمانية دول على الاتفاق، بينما لم تصادق دولتان، مما يعكس التوزيع الإقليمي غير المتكافئ للتصديقات حول العالم، مع ارتفاع ملحوظ في نسبة الالتزام في بعض المناطق، مثل أوروبا وأمريكا اللاتينية، وانخفاض مستويات التصديق في مناطق أخرى، لاسيما في أجزاء من أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. وأكدت الدول في ردودها على أهمية الاتفاق لضمان استقلال المحكمة، وضمان اليقين القانوني، وحماية موظفيها، ومنع النزاعات. ومن بين العقبات التي حددتها الدول غير المصدقة الحاجة إلى تبرير إطار الاتفاق محلياً، بما في ذلك أمام الهيئات التشريعية والجمهور، وتعقيد إجراءات التصديق الداخلية. وأعربت جهات التنسيق عن استعدادها لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق، بما في ذلك من خلال تقديم مساهمة تقنية أو استضافة المزيد من المناقشات.

32- وخلال هذا الاجتماع، دُعيت رئاسة المحكمة إلى تقديم المزيد من المعلومات عن الاتفاق وسياقه. وأوضحت الرئاسة أن الاتفاق يستمد قوته من المادة ٤٨ من نظام روما الأساسي، التي تُرسي امتيازات وحصانات المسؤولين بالمحكمة وموظفيها ومستشاريها وخبرائها وشهودها كحكم عام. ولذلك، كان من الضروري الاستعانة بوثقتين، هما اتفاق المقر بين المحكمة الجنائية الدولية والدولة المضيفة، والاتفاق ذاته، لتحديد هذه الحماية. واتفاق المقر وثيقة تُرسي الإطار القانوني لوجود المحكمة الجنائية الدولية في الدولة المضيفة. والغرض منه هو ضمان استقرار المحكمة واستقلاليتها على المدى الطويل، وتسهيل عملها على نحو سليم، وتحديد حقوق ومسؤوليات كل من المحكمة الجنائية الدولية والدولة المضيفة. وبينما ينطبق اتفاق المقر على الدولة المضيفة فقط، فإن الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها يوسع نطاق التغطية عالمياً، ويوفر إطاراً موحداً يسمح للمحكمة بالعمل في مناطق مختلفة دون الحاجة إلى إعادة التفاوض على الحماية على أساس كل حالة على حدة.

33- وأكدت رئاسة المحكمة أن الاتفاق ليس أداة نظرية، بل ضرورة عملية. فبدونه، تواجه المحكمة تأخيرات وتعقيدات مكلفة كلما احتاجت إلى توفير امتيازات لموظفيها في الخارج. وأشارت الرئاسة إلى أن الاتفاق استُخدم في الماضي كأداة لحماية موظفي المحكمة الجنائية الدولية في الدول التي تشهد حالات من التهديدات الخارجية. وأشارت إلى أن أوكرانيا، التي صادقت على الاتفاق قبل انضمامها إلى نظام روما الأساسي، أثبتت أن التصديق على الاتفاق لا يتوقف على العضوية في نظام روما الأساسي.

34- وأقر قلم المحكمة بأنه لم تُشن أي حملة عامة موجهة للترويج للتصديق على الاتفاق وأن هذا لا يزال عنصراً أساسياً في جهوده المتعلقة بالتوعية. وشُدّد على أن الاتفاق يوفر إطاراً منسقاً وملزماً قانوناً يضمن حماية موحدة ويوفر مزيداً من اليقين القانوني لموظفي المحكمة.

35- وخلال الاجتماع، أعربت الوفود عن دعمها الواسع لمواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التصديق على الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، وأقرت بدورها المحوري في ضمان استقلال المحكمة وفعالية عملها. ولوحظ أن عقبات التصديق لا ترجع في الغالب إلى الاعتراض على جوهر المعاهدة بل إلى المتطلبات القانونية والإجرائية المحلية التي قد تؤخر إجراءات الموافقة البرلمانية.

36- وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥، عقد المنسقان المشاركان اجتماعاً ثانياً للتيسير. ورحب المنسقان المشاركان برئاسة الجمعية، وممثلي المحكمة، بالإضافة إلى الجهات المعنية من المجتمع المدني. وأكد ممثل الرئاسة أن العالمية لا تزال أولوية رئيسية للمحكمة، وأفاد بأن ١٤٠ وفداً من جميع المجموعات الإقليمية زاروا المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكد أن من الأولويات الرئيسية للرئاسة تشجيع الانضمام إلى كل من نظام روما الأساسي والاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها. وأطلعت رئيسة الجمعية الوفود على أنشطتها الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه كاملاً خلال عام ٢٠٢٥. وأشارت إلى العديد من المشاركات الثنائية وعملها بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني التي تدعو إلى العالمية وإدماج الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي على الصعيد الوطني. وأفاد ممثل التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية بأن المنظمة تواصل الدعوة إلى التصديق العالمي على نظام روما الأساسي من خلال التعاون مع شبكتها العالمية من المنظمات الأعضاء. وفي عام 2025، ركزت أنشطة التحالف على أوكرانيا، بالعمل مع الشركاء، بما في ذلك المجموعة الاستشارية القانونية الأوكرانية، لتنسيق التشريعات المحلية وتعزيز آليات المساءلة. كما شارك التحالف في رئاسة مجموعة الحوار بشأن المساءلة، ويستعد بنشاط لعقد ورشة عمل في كييف في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، تجمع بين المجتمع المدني الأوكراني والمنظمات الدولية والخبراء المستقلين لمناقشة الجهود المبذولة لتعزيز العدالة والمساءلة من خلال المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك الدور الحيوي للدول الأطراف في حماية استقلال المحكمة وتعزيز النظم القضائية الوطنية من خلال التنفيذ الوطني لنظام روما الأساسي. ووصف ممثل المجموعة الاستشارية القانونية الأوكرانية التقدم المحرز والتحديات القائمة في تنفيذ نظام روما الأساسي في أوكرانيا بعد الانضمام. وأشار إلى أنه على الرغم من اعتماد قانون تنفيذي، إلا أنه لا يزال محدوداً ويتطلب مزيداً من التطوير. وتقوم مجموعة عمل مشتركة بين الوكالات تابعة لمكتب المدعي العام بصياغة إصلاحات لتعزيز التشريعات الوطنية بشأن جرائم الحرب وجرائم العدوان والقواعد الإجرائية، على الرغم من أن السياق السياسي يشكل تحديات أمام اعتماده. وأكد الممثل على الصلة الوثيقة بين العالمية والتعاون والتكامل، مشدداً على أن الثغرات في التعاون، مثل عدم اتخاذ إجراءات بشأن الالتزام بالقبض، تقوض الثقة في المحكمة وقد تضعف آفاق العالمية. وسلط ممثل منظمة البرلمانيين من أجل العمل العالمي الضوء على استمرار مشاركة المنظمة في دعم التشريعات التنفيذية في أوكرانيا وأرمينيا، وأشار إلى المساعدة المقدمة للبرلمانيين في صياغة ومراجعة قوانين التعاون لتتماشى مع نظام روما الأساسي. وأخيراً،

قدمت الأمانة تقريراً عن الردود الواردة على المذكرة الشفوية المرسلة في 16 نيسان/أبريل 2025، التي طلبت إلى الدول الأطراف تقديم معلومات بشأن تعزيز التصديق على نظام روما الأساسي وعلميته، بالإضافة إلى التشريعات التنفيذية الوطنية. وأكدت الأمانة أن الردود قدمت رؤية قيمة حول التقدم المحرز في خطة العمل لتحقيق العالمية والدعم الذي تحتاجه الدول الأطراف في اعتماد التشريعات التنفيذية وتعزيز التعاون مع المحكمة. ورحبت الوفود بالمعلومات التي قدمتها مختلف الجهات المعنية والجهود المبذولة لتحقيق العالمية.

دال- أنشطة المنظمات الدولية وغيرها من المنظمات

37- واصل التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية (التحالف) الدعوة إلى التصديق العالمي على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في جميع أنحاء العالم من خلال مبادرات قادتها الأمانة الدولية للتحالف والمنظمات الأعضاء، وغالبا ما كانت تحت مظلة التحالفات الوطنية للمحكمة الجنائية الدولية.

38- وفي عام ٢٠٢٥، ركّز التحالف من أجل المحكمة الجنائية الدولية جهوده على تعزيز العالمية في أوكرانيا. وبفضل مناصرة ودعم المجتمع المدني، صادقت أوكرانيا على نظام روما الأساسي والعديد من تعديلاته، وأودعت صكوك التصديق لدى الأمم المتحدة في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، وأصبحت الدولة الطرف رقم ١٢٥ في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥. ويواصل التحالف التعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الأوكراني للدعوة إلى الموافقة الكاملة للتشريعات المحلية الأوكرانية مع نظام روما الأساسي وأحكام القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك مشاركة التحالف في مجموعة الحوار بشأن المساءلة في أوكرانيا، حيث يشارك في رئاسة مجموعة العمل الرابعة، فضلا عن تخطيطه لعقد حلقة عمل قادمة حول أوكرانيا.

39- وطوال عام ٢٠٢٥، واصلت الأمانة الدولية للتحالف التنسيق مع المبادرات المتعلقة بعالمية رئاسة المحكمة، ورئاسة جمعية الدول الأطراف، ومراكز التنسيق التابعة لجمعية الدول الأطراف المعنية بالعالمية، والدول الأطراف، فضلا عن الاتحاد الأوروبي، في مساعي التحالف وجهوده الرامية إلى تعزيز التصديق على نظام روما الأساسي، ودعم هذه المبادرات.

40- وواصلت رابطة البرلمانيين من أجل العمل العالمي (الرابطة) جهودها الرامية إلى تعزيز التصديق العالمي على نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً، لاسيما من خلال زيارة قام بها وفد برلماني صومالي إلى لاهاي لرفع مستوى الوعي العام ودعم المناقشات الجارية حول الانضمام التي بدأها بالفعل برلمانيون من هذا البلد. كما قامت الرابطة ببعثات ميدانية إلى ماليزيا والفلبين لتعزيز المشاركة البرلمانية والنقاش العام حول الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولزيادة الوعي بدور نظام روما الأساسي في تعزيز النظم القضائية الوطنية.

41- ولتعزيز التنفيذ الكامل لنظام روما الأساسي وتوطيد التعاون مع المحكمة، عملت الرابطة بشكل وثيق مع أعضائها الأوكرانيين والأرمنيين على تطوير التشريعات الوطنية المتعلقة بالتكامل والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، في كل منهما.

42- واستعداداً للدورة الاستثنائية بشأن استعراض التعديلات المتعلقة بجريمة العدوان المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٢٥، حشدت الرابطة المشاركة البرلمانية لتعزيز التوافق مع نظام روما الأساسي. وسلطت الضوء على التقدم المحرز مؤخراً، بما في ذلك تصديق سيشيل على التعديلات، بدعم من أحد أعضاء مجلس إدارتها في هذا البلد. وحضر أعضاء اللجنة التنفيذية للرابطة الدورة، حيث ألقى رئيس الرابطة كلمة في المناقشة العامة. وتحدث أحد أعضاء مجلس الإدارة، من رعايا غيانا، في فعالية جانبية شاركت الرابطة في تنظيمها مؤكداً

على أهمية التوافق مع الجرائم الأساسية في نظام روما الأساسي لضمان حصول المجني عليهم في جريمة العدوان على العدالة.

43- وبالإضافة إلى عملها على تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً، عززت الرابطة التزامها الأوسع بالمساءلة، لاسيما في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإفلات من العقاب. ومن خلال المناقشات التي جرت في المائدة المستديرة التي نظمتها الرابطة بشأن العدالة بين الجنسين في أفغانستان، التي استضافها مجلس الشيوخ في هولندا، حددت الرابطة مجالات محددة للتآزر مع نظام روما الأساسي، وشجعت على تدوين الفصل العنصري بين الجنسين باعتباره جريمة دولية. وحضر هذا الحدث أعضاء من مجلس الشيوخ الهولندي، وبرلمانيون أفغان في المنفى، وممثلون حكوميون، ومنظمات المجتمع المدني.

ثالثاً- التوصيات

44- بشكل عام، ثمة حاجة مستمرة إلى بذل جهود متواصلة لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي واتفاقية امتيازات المحكمة وحصاناتها وتنفيذها تنفيذًا كاملاً. ويجري بالفعل تنفيذ العديد من الأنشطة بشكل مستمر، وينبغي مواصلة استكشاف إمكانيات تحسين التنسيق وتحديد أوجه التآزر الممكنة، بالإضافة إلى متابعة أكثر منهجية للمبادرات. ويمكن أن يؤدي تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي دوراً هاماً في هذا الصدد، لاسيما عند التواصل مع الأوساط الأكاديمية والطلاب، بناء على المبادرات القائمة. وفي هذا السياق، تُقدم التوصيات التالية:

ألف- إلى جمعية الدول الأطراف

1- مواصلة رصد تنفيذ خطة العمل عن كثب.

باء- إلى الدول الأطراف

2- مواصلة تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً، قدر الإمكان، في علاقاتها الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية والمحكمة؛

3- مواصلة جهودها لنشر المعلومات عن المحكمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، بما في ذلك من خلال الفعاليات والندوات والمنشورات والدورات وغيرها من المبادرات التي قد تزيد الوعي بعمل المحكمة؛

4- مواصلة تزويد الأمانة العامة بمعلومات محدثة تتعلق بعملية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً، بما في ذلك معلومات الاتصال الحالية بجهات التنسيق الوطنية؛

5- مواصلة تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً، قدر الإمكان، بالتعاون مع المحكمة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمنظمات المهنية؛

6- تنظيم ندوات وحلقات نقاش وفعاليات، بالتعاون مع المحكمة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية، تركز على تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً، في نيويورك ولاهاي وفي مختلف المناطق، ونشر المعلومات حول عمل المحكمة وأحكام نظام روما الأساسي؛

- 7- مواصلة تقديم المساعدة التقنية والمالية، كلما أمكن، للدول الراغبة في الانضمام إلى النظام الأساسي، وللدول الراغبة في تطبيقه في تشريعاتها الوطنية؛
- 8- تقديم الدعم المالي و/أو غيره من أشكال الدعم، كلما أمكن، للمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والجمعيات المهنية التي تقدم المساعدة التقنية للتغلب على تحديات التصديق والتنفيذ المحددة في هذا التقرير؛
- 9- مواصلة المساهمة في الصندوق الاستئماني لمشاركة أقل البلدان نمواً والدول النامية الأخرى في أعمال الجمعية لتشجيع الدول غير الأطراف على حضور دورات الجمعية؛
- 10- مواصلة التعاون مع المحكمة لتمكينها من أداء مهامها على النحو المطلوب.

جيم- إلى أمانة جمعية الدول الأطراف

- 11- مواصلة دعم الدول في جهودها الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً، وذلك بالعمل كجهة تنسيق لتبادل المعلومات وتوفير معلومات مُحدثة عن هذه المسألة، بما في ذلك على الموقع الإلكتروني للمحكمة؛
- 12- جمع المعلومات عن جميع الموارد المتاحة والجهات المانحة المحتملة، ونشرها على الموقع الإلكتروني للمحكمة لتسهيل وصول الدول إليها؛
- 13- إعداد مصفوفة لتعزيز تبادل المعلومات بين الجهات المتلقية والمانحة المحتملة للمساعدة التقنية.

المرفق الأول

مشروع نص مقدم لإدراجه في القرار الجامع

ألف - عالمية نظام روما الأساسي

- 1- ترحب بالدولة التي انضمت إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ الدورة الثالثة والعشرين، ويدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية إلى أن تصبح أطرافاً في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، في أقرب وقت ممكن، ويدعو جميع الدول الأطراف، وجميع المنظمات الدولية والإقليمية، والمجتمع المدني إلى تكثيف جهودها لتعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذاً كاملاً؛
- 2- تدعو أيضاً الدول الأطراف التي لم تنضم بعد إلى الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها إلى أن تصبح أطرافاً في هذا الاتفاق؛
- 3- تعرب عن بالغ الأسف للإخطار بالانسحاب من نظام روما الأساسي المقدم من إحدى الدول الأطراف بموجب المادة 127(1) والذي دخل حيز النفاذ في 2 حزيران/يونيه 2025، ويدعو هذه الدولة إلى إعادة النظر في قرار الانسحاب⁽¹⁾؛
- 4- ترحب مع التقدير أيضاً بمواصلة رئيسة الجمعية الحوار بشأن "العلاقة بين أفريقيا والمحكمة الجنائية الدولية" الذي بدأه المكتب خلال الدورة الخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف، ويدعو المكتب إلى توسيع وتعميق هذا الحوار حسب الحاجة مع جميع الدول الأطراف المهتمة؛
- 5- يرحب بالمبادرات المتخذة للاحتفال بيوم 17 تموز/يوليه باعتباره يوم العدالة الجنائية الدولية⁽²⁾، ويوصي بأن تواصل جميع الجهات المعنية، بالاستناد إلى الدروس المستفادة، وبالاتساق مع المحكمة، المشاركة في إعداد الأنشطة المناسبة وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية الأخرى لهذا الغرض من خلال أمانة الجمعية⁽³⁾ وغيرها؛
- 6- تقرر إبقاء حالة التصديقات قيد الاستعراض ورصد التطورات في مجال التشريعات التنفيذية، وذلك، في جملة أمور، بهدف تيسير تقديم المساعدة التقنية التي قد ترغب الدول الأطراف في نظام روما الأساسي، أو الدول التي ترغب في أن تصبح أطرافاً فيه، في طلبها من دول أطراف أخرى أو مؤسسات في المجالات ذات الصلة، ويدعو الدول إلى تزويد أمانة جمعية الدول الأطراف سنوياً بمعلومات محدثة عن الإجراءات والأنشطة المتخذة دعماً للعدالة الدولية، وفقاً لخطة عمل جمعية الدول الأطراف الرامية إلى تحقيق عالمية نظام

(1) إخطار الوديع رقم C.N.225.2025، TREATIES XVIII.10. انظر:

• <https://treaties.un.org/doc/Publication/CN/2025/CN.225.2025-Eng.pdf>

(2) الوثائق الرسمية للمؤتمر الاستعراضي لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كمبالا 31 أيار/مايو - 11

حزيران/يونيه 2010 (RC/11)، الجزء الثاني - باء. إعلان كمبالا (RC/Decl. 1)، الفقرة 12.

(3) انظر <https://asp.icc-cpi.int/asp-events/ICJD/default>.

روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وتنفيذه تنفيذًا كاملاً ("خطة العمل")⁽⁴⁾؛

7- تشير إلى أن التصديق على نظام روما الأساسي يجب أن يقابله تنفيذ وطني للالتزامات الناشئة عنه، لا سيما من خلال التشريعات التنفيذية، وعلى وجه الخصوص في مجالات القانون الجنائي، وقانون الإجراءات الجنائية، والتعاون الدولي والمساعدة القضائية مع المحكمة، وفي هذا الصدد، يحث الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي لم تعتمد بعد مثل هذه التشريعات التنفيذية على القيام بذلك على سبيل الأولوية، ويشجع على اعتماد الأحكام المتعلقة بالجني عليهم، حيثما يكون ذلك مناسباً وحسب الاقتضاء؛

8- ترحب بتقرير المكتب بشأن خطة العمل⁽⁵⁾، ويلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها رئيس المحكمة، ومكتب المدعي العام، ورئيسة الجمعية، والجمعية، والدول الأطراف، والمجتمع المدني لتعزيز فعالية الجهود المتعلقة بالعالمية، وتشجيع الدول على أن تصبح أطرافاً في نظام روما الأساسي، بصيغته المعدلة، وفي الاتفاق المتعلق بامتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصاناتها، وكذلك الجهود ذات الصلة المبذولة في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان؛

9- تشير إلى المادة 42 من النظام الداخلي لجمعية الدول الأطراف، ويؤكد على أهمية تعزيز عالمية نظام روما الأساسي وتعزيز انفتاح الجمعية وشفافيتها؛

باء- ولايات جمعية الدول الأطراف لفترة ما بين الدورتين

1- فيما يتعلق بعالمية نظام روما الأساسي،

(أ) تؤيد التوصيات الواردة في تقرير المكتب بشأن خطة العمل الرامية إلى تحقيق عالمية نظام روما الأساسي وتنفيذه تنفيذًا كاملاً؛ وتشجع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تنفيذ هذه التوصيات؛

(ب) تطلب إلى المكتب مواصلة رصد تنفيذ خطة العمل وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في دورتها الخامسة والعشرين؛

(ج) تطلب من الأمانة مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تعزيز عالمية نظام روما الأساسي، بما في ذلك من خلال التنسيق والتيسير المناسبين حسب الحاجة.

(4) القرار ICC-ASP/5/Res.3، المرفق الأول، الفقرة 6 (ح).

(5) ICC-ASP/24/22.